

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم
الرسمي باسم الحكومة

الموضوع: سؤال كتابي

تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بتفويت مساكن الدولة لمن يشغلها من موظفين ومستخدمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يعيش العديد من موظفي ومستخدمي الدولة، ولاسيما المتقاعدون من فئة الأعوان التقنيين بقطاع التعليم، القاطنين بالسكن الوظيفي وضعية صعبة بفعل عدم تمكنهم من استصدار بطائهم الوطنية للتعريف، التي لا يمكن القيام بأي إجراء إداري من دونها، وخصوصا ما يتعلق بالولوج للاستشفاء وسحب رواتب التقاعد أو تسجيل أبنائهم للالتحاق بالدراسة...، ومن عدم استجابة الإدارة لرغبة العديد منهم في شراء المساكن المملوكة للدولة التي يعيشون فيها تطبيقا للمرسوم رقم 2.83.659 المتعلق بالإذن في بيع العقارات المملوكة للدولة لمن يشغلها من الموظفين والمستخدمين العاملين في إدارات الدولة بموجب عقود.

ونتيجة لذلك، أصدر السيد رئيس الحكومة منشورا بتاريخ 24 يوليوز 2020 يدعو من خلاله إلى التفعيل الفوري للمرسوم المذكور، بغرض تقليص نفقات تسيير وصيانة العقارات المعنية التي تثقل كاهل الدولة، وخاصة بقطاع التربية الوطنية، التي يعيش العديد من الأعوان التقنيين وأسرهم بالعقارات التابعة لها على الرغم من تقاعدهم.

لذا، أسألكم السيد الوزير المحترم عما يلي :

- ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزم وزارتك اتخاذها للتعجيل بتطبيق المرسوم رقم 2.83.659، وكذا منشور السيد رئيس الحكومة في الموضوع المؤرخ بتاريخ 24 يوليوز 2020؟

- وما هي الإجراءات العملية والعاجلة التي تعتزمون القيام بها لتذليل الصعوبات التي تعترض متقاعدي وزارتك وأسرهم في سبيل الحصول على بطائهم الوطنية للتعريف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

بن جلون محمد التويحي